

**قرار رقم ( ١٨ )**

**صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين (١)**

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٧ / ٩ / ٧ رقم ٢٢ / ٣ / ٧٢٢٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير أحكام قانون الجنسية الأردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ وبيان ما إذا كان الشخص القاصر الذي يحمل الجنسية الفلسطينية ويقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية بعد تاريخ ١٩٤٨ / ٥ / ١٥ يعتبر أردني الجنسية إذا كان والده يقيم في القسم المحتل من فلسطين أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية المؤرخ ١٩٥٧ / ٩ / ٤ رقم ٨٩٨٨ / ٢ / ١٠ وكتاب مدير الجوازات العامة المؤرخ ١٩٥٧ / ٨ / ٣١ رقم ٣٦٩ وتدقيق النصوص القانونية نجد أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون الجنسية الأردنية تنص على أن ( يعتبر أردني الجنسية كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٩٤٨ / ٥ / ١٥ ويقيم عادة بتاريخ صدور هذا القانون في المملكة الأردنية الهاشمية ) .

ومن هذا النص يتضح أن وضع القانون لم يشترط لاعتبار الشخص أردنياً بمقتضى هذه الفقرة سوى شرطين اساسيين .

**الأول : أن يكون الشخص من يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٩٤٨ / ٥ / ١٥ .**

**الثاني : أن يقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ صدور هذا القانون وهو ١٩٤٤ / ٢ / ١٦ .**

ولهذا فإن أي شخص يتتوفر فيه هذان الشرطان يعتبر أردنياً بقطع النظر عن جنسية والده .

هذا ما نقرره في تفسير النقطة المطلوب تفسيرها .

صدر في ١٩٥٧ / ٩ / ١٩  
رئيس الديوان الخاص  
بتفسير القوانين